

توسيع وجودها العسكري وتدخلها في الشؤون الداخلية للعديد من دول «العالم الثالث» وانتهجت سياسة واضحة في دعم النظم الفاشية والدكتاتورية المعادية لشعوبها في العديد من بقاع العالم، وشجعت على اثارة الحروب المصنوعة والخاصة، المحلية والاقليمية (الحرب العراقية - الايرانية، الحروب في أميركا الوسطى)، وطورت من هجومها على حركات التحرر الوطني، والعديد من الدول والانظمة التقدمية في العالم.

وعلى الصعيد الاقليمي في منطقتنا، تجلت هذه السياسة الاميركية بتأييد العدوانية الاسرائيلية وخاصة في غزو لبنان من أجل تحقيق أهداف السياسة الاميركية المتمثلة في تصفية منظمة التحرير عسكرياً وسياسياً، وتبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والغاء دور م.ت.ف السياسي كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ومحاولة كسر ظهر القوى الوطنية اللبنانية، واضعاف سوريا، ومجمل حركة التحرر الوطني العربي. لما تشكلت هذه الاطراف جميعاً من عوائق أمام الانفراج عن اتفاقيات كامب ديفيد، والحكم الذاتي الإداري في المناطق المحتلة، والانفراج عن نظام مبارك.

وفي هذا السياق، طرح ريغان مشروعه، ليؤكد من جديد التزام الولايات المتحدة الاميركية بنهج كامب ديفيد، واصرارها على استثمار نتائج الغزو الاسرائيلي للبنان، من أجل دفع الامور باتجاه التصفية السياسية النهائية لدور م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وتبديد حقوقه الوطنية، وتحديد أسس جديدة مستمدة من اتفاقيات كامب ديفيد لمستقبل القضية الوطنية الفلسطينية، باتجاه حكم ذاتي مرتبط بالأردن، يحول قضية شعب فلسطين من قضية شعب، وحقوق وطنية، عودة، تقرير مصير، وبناء دولة مستقلة بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد، الى قضية حدود بين اسرائيل والدول العربية وخاصة الأردن، وهو بالإضافة الى ذلك يقدم لاسرائيل شروطاً مهمة وتسهيلات تتمكن عبرها من الاستمرار في ذات السياسة العدوانية التوسعية.

لقد بات من الضروري أن ندقق جيداً في أهداف هذا المشروع، والتنازلات الفادحة التي يطلبها، وليس في خوض حرب دونكيشوتية حول امكان أو عدم امكان تنفيذه. فهذا المشروع يستهدف في وظيفته الرئيسية جملة من التنازلات الكبرى، يقف في مقدمتها، جر العرب الى التخلي عن الالتزام بقرارات القمم العربية، التي تكرر الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وحق الشعب الفلسطيني في العودة، ومبدأ تقرير المصير، وحق اقامة دولة وطنية فلسطينية مستقلة، واختصار هذه المسألة كلها بحكم ذاتي يلتحق بالأردن بعد الفترة الانتقالية التي يحددها كامب ديفيد (5 سنوات تحت الاحتلال)، كما يهدف الى جر العرب وم.ت.ف الى تفويض الأردن بتمثيل الشعب الفلسطيني في المفاوضات التي ستجري على قاعدة هذا المشروع بين الولايات المتحدة واسرائيل ومصر والأردن، وكل هذا ليس حياً بالأردن بل لتوريثه بالحل الاميركي كما جرى مع مصر، وجر الجميع الى تقديم اعتراف مجاني ومسبق بدولة العدو الصهيوني، مقابل وعد اميركي بمشروع ريغان.

وهذا المشروع يلقي استجابة من جانب الرجعيين العربية، التي بدأت - ولم تجف قرارات فاس بعد - بالترويج له، وياشرت في ممارسة مختلف أشكال الضغوط على م.ت.ف والدول الوطنية العربية للقبول به. وأخذت هذه الضغوط أشكالاً